الدورة الثانية لمؤتمر حيروت

نهاية حقبة وبداية أخرى

في العام الماضي، حالت اعمال الشغب التي مارستها المعسكرات المتنازعة داخل حركة حيروت دون انتخاب مؤتمر حيروت (الخامس عشر) لمؤسسات الحركة المختلفة. ومنذ ذلك الحين، كانت المؤسسات القديمة المنبثقة عن المؤتمر الرابع عشر، وعلى رأسها ادارة الحركة والمركز والسكرتارية، في حال شلل تام، في انتظار تشكيل مؤسسات جديدة، وفقاً لتركيبة المؤتمر الخامس عشر ولموازين القوى داخله بين المعسكرات المختلفة. وكان ممثلو الحركة في الحكومة (وزراء حيروت) وممثلوها في الكنيست (الكتلة البرلمانية) هما الهيئتان الوحيدتان اللتان واصلتا تسيير شؤون الحركة واتخاذ القرارات، عندما تدعو الحاجة الى ذلك. ومع ان مركز الحركة كان انتخب اسحق شامير، قبيل الانتخابات للكنيست الحادي عشر، كمرشح الحركة لمنصب رئيس الحكومة، الا انه، وفي ضوء عدم تقديم مناحيم بيغن، حتى ذلك الحين، لاستقالته من رئاسة الحركة ورئاسة ادارتها، بقي شامير، من الناحية الدستورية، بمثابة قائم باعمال رئيس الحركة ورئيس الادارة، الى حين انتخاب مؤتمر جديد للحركة يقوم، بدوره، بانتخاب شامير او اي مرشح آخر (اذا نافسه احد على ذلك المنصب) رئيساً اصيلاً للحركة ولادارتها. وما ينطبق على شامير، ينطبق، ايضاً، على رؤساء المؤسسات الحركية الاخرى.

في ضوء ما تقدم، كانت هناك حاجة ماسة الى عقد دورة ثانية لمؤتمر حيروت لاستكمال تشكيل مؤسسات الحركة الجديدة، وانتخاب رؤساء لتلك المؤسسات. وفي ضوء ما آلت اليه الدورة الاولى للمؤتمر، كان مجلس رئاسة المؤتمر الهيئة الوحيدة المخولة، دستورياً، بعقد الدورة الثانية.

وكما هو معلوم، فقد تم، في الدورة الاولى، انتخاب الوزير موشي كتساف رئيساً لمجلس رئاسة المؤتمر. وعلى امتداد عام كامل، بذل الوزير كتساف جهوداً مضنية ومتواصلة لتقريب وجهات النظر بين قادة المعسكرات المتنازعة في حركة حيروت، من اجل الاتفاق على الدعوة لعقد الدورة الثانية للمؤتمر. لكن محاولاته هذه لم تتكلل بالنجاح، الا في مطلع آذار (مارس) الماضي، حيث اعلن ان وزراء حركة حيروت، لبّوا دعوة رئيس الحكومة، اسحق شامير، الى عقد لقاء في منزله للتداول في امكان عقد الدورة الثانية للمؤتمر. وفي ذلك اللقاء، طرح كتساف صيغة اتفاق، حظيت بموافقة جميع الوزراء، تمهيداً لعقد الدورة الثانية للمؤتمر. ووفقاً لصيغة الاتفاق الذي قدمه الوزير كتساف، لن تجرى منافسة على منصب رئيس الحركة والادارة، وان المرشح الوحيد لذلك المنصب سوف يكون رئيس الحكومة، اسحق شامير. ومن ناحية اخرى، تقضي الصيغة بأن تجرى المنافسة على ثلاثة مناصب، هي: منصب القائم باعمال رئيس الحركة والادارة، ومنصب رئيس مركز الحركة، ورئيس السكرتارية. والمرشحون الرئيسون لهذه المناصب هم: دافيد ليفي واريئيل شارون وموشي آرنس، على التوالي. كذلك، تقرر ان تجرى الانتخابات لهذه المناصب بواسطة بطاقة اقتراع واحدة. وليس بامكان اي شخص ان يخوض المنافسة على اكثر من منصب. من ناحية اخرى، يقضي الاتفاق بأن يقوم المؤتمر بانتخاب اعضائه كافة، كاعضاء في مركز الحركة الجديدة، اضافة الى مصادقته على اتفاق الوحدة مع حزب الاحرار (**عل همشمار**، ١٩٨٧/٣/٩).

تنازلات متبادلة

لقد سبقت التوصل الى هذا الاتفاق تغيرات في مواقف قادة المعسكرات المتنازعة وفي التحالفات